

حسن معتوق
يتصدّر مشهد
الانتقالات
اللبنانية

13 |

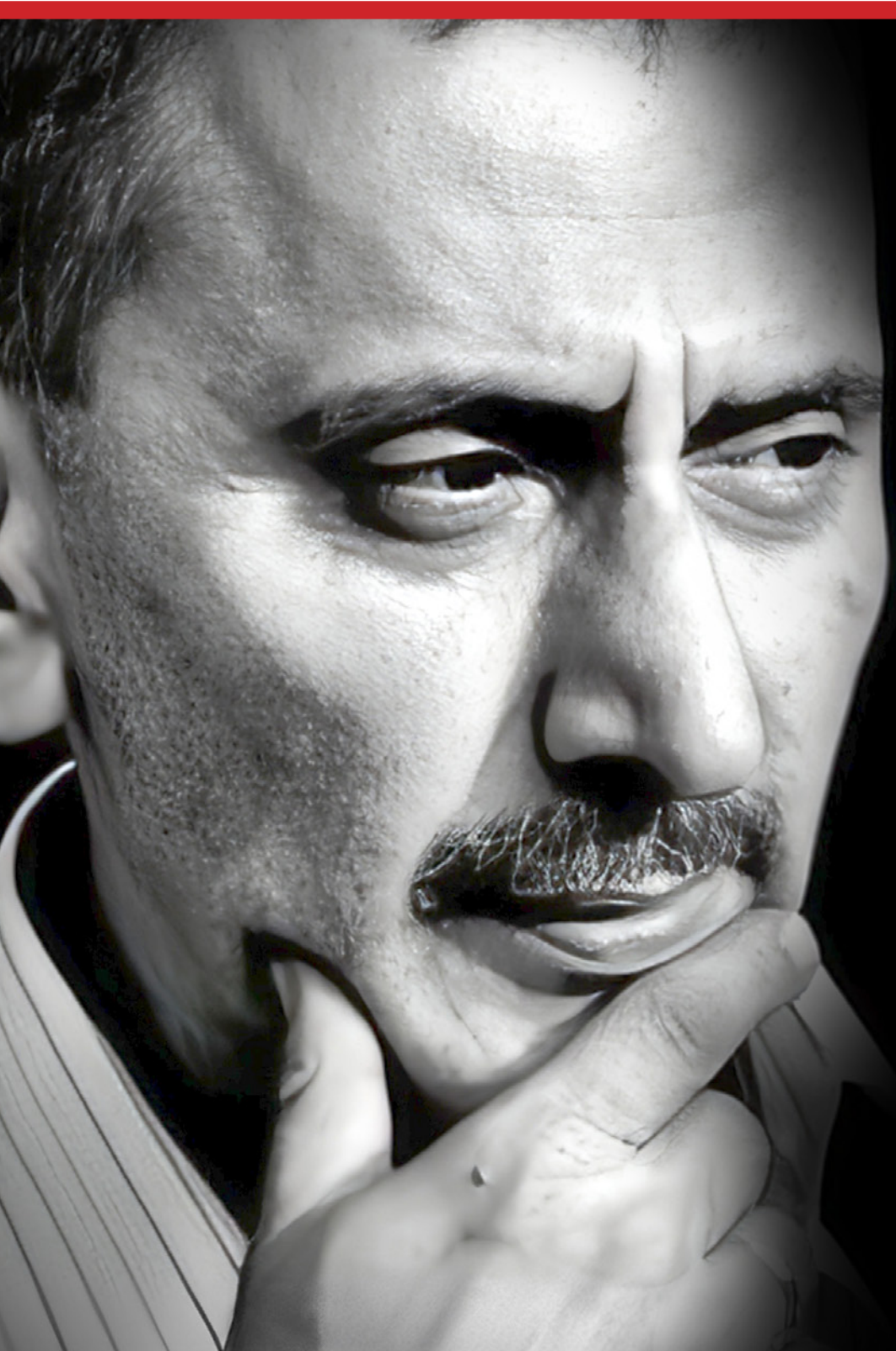


إصلاح العملة لإحياء الاقتصاد اللبناني: ليرة جديدة تساوي 100 ألف

9-8 |



اجتماع أمني لبناني سوري في الرياض وبرّاك يُنذر 2 |



بس إنت... إنت وبس

3-2 |
15-14 |

■ تحت المجهر 7 |

الرهبانية الأنطونية في يوبيلها... عطر البدايات وثبات الرجاء



■ العالم 10 |

سقوط الملاي مسألة وقت... النظام الإيراني يكافح من أجل البقاء



■ محليات 5 |

اللجنة الأمنية لـ «حزب الله»: كيان أمني مواز للدولة

بشار حيدر

السويداء وإدراك طبيعة الوحش

تكاد تصبح الصدامات الأهلية جزءًا من المشهد المعتاد في سورية. ومع كل صدام تتعقد مهمة بناء سورية مستقرة وعادلة، وترتفع حواجز شاهقة بين مكونات هذا البلد المثقل أصلاً بالويلات.

لكن ليس من المستغرب أن يتعرض السوريون لهذه الأزمات الاليمية. فالعقود الطويلة من الطغيان الأسدي ذي الصيغة الطائفية الحادة، كفيلة بأن لا تترك وراءها إلا بلدًا مأزومًا والزلازل الذي أحدثه السقوط غير المتوقع للنظام البائد في موازين القوى الأهلية والإقليمية لا بد أن تكون له ارتجاجات قوية، وربما كارثية.

مسؤولية نظام الأسد وتركته الثقيلة لا تعفيان بالطبع فاعلي اليوم، وفي مقدمهم النظام الجديد، من المسؤولية عما جرى. لكن تحليلهم المسؤولية لا يعني على الإطلاق أن الخيارات المتاحة أمامهم سهلة. فإدارة التوازنات الأهلية، كما نعرف جيدًا من تجارب لبنان، ليست بالأمر اليسير، حتى في حالات الاستقرار، فكيف بها في زمن التغيرات الكبرى كما هي الحال في سورية اليوم، حيث تتحسّن الجماعات رعايها ومصالرتها.

من هذا المنطلق، من الخطأ الاعتقاد أن ما يجري في السويداء اليوم هو مواجهة بين سلطة أصولية متطرفة لها نزوع إلى استعمال العنف المفرط، وبين أقلية تطالب بدولة مدنية تعددية، فإسمة الأبرز لهذه المواجهة ليست إيديولوجية، بل أهلية طائفية. والدليل على ذلك لا يكمن فقط في الهوية الطائفية للمقاتلين، بل يظهر أكثر في العلاقة بين الانتماء الطائفي، من جهة، وطبيعة الرواية التي يتم تبنيها حول أسباب وسيطات المواجهات في السويداء، من جهة أخرى.

فالسّنة السوريون بشكل عام، وإن ليس بالمطلق، يعملون إلى تصديق سرديّة تضع اللوم أساسًا على بعض قيادات دروز السويداء وتهتمهمم بالغدر والوحشية والأجندات المشبوهة. أما الدروز في معظمهم فيميلون إلى تصديق الرواية المضادة، وهي أنهم تعرضوا لاعتداءات وحشية على يد نظام الشر وتبائع، وأن كل ما قاموا هم به هو الدفاع عن أنفسهم وكراماتهم. وكما سالت الدماء توسعت الهوة بين هذه الروايات الأهلية المتضاربة وتتفق الشرخ بين الجماعات التي تبنيها، وبالتالي ضاقت مساحة العيش المشترك.

قد يرى البعض أن حجم الطائفة السنية وتووعها الاقتصادي والاجتماعي والمناطقي بجلان دون تشكّلها كجماعة أهلية سياسية في مواجهة الجماعات الأخرى. ربما مح هذا الأمر في سورية ما قبل الحقبة الأسدية، أما بعدها غنى السّنة ما عانوه في ظل ذلك النظام البائد، خصوصًا بعدما قرروا الثورة عليه، فقد تحولوا إلى طائفة بالمعنى السياسي. وهم سيبقون كذلك. لذا تصبو هذه الجماعات إلى قدر من اللامركزية أو الفيدرالية يحميها من الهيمنة السنية. وفي حال تعذر ذلك، قد يتفنى بعض هذه الأقليات انهيار هذا المركز على أصحابه.

في المقابل تخشى الجماعات الأهلية الأخرى أن تحولها الغلبة السنية الأمنية والاقتصادية

والعديدة إلى «ذميين»، والمعنى السياسي الأقل، حتى في ظل انتخابات ديمقراطية. لذا تصبو هذه الجماعات إلى قدر من اللامركزية أو الفيدرالية يحميها من الهيمنة السنية. وفي حال تعذر ذلك، قد يتفنى بعض هذه الأقليات انهيار هذا المركز على أصحابه.

إدراك الطبيعة الأهلية للنزاع القائم في سورية، لا ينطوي على دعوة للانضمام إلى تلك الاصطفافات، طائفية كانت أم إثنية، ولا يعني عدم المطالبة بقوة وبصوت عال بنظام مدني ديمقراطي فيه فصل حقيقي بين السلطات كما تحترم الحقوق الفردية والسياسية للمواطنين. لكنه يعني إدراكًا لطبيعة الوحش الذي يواجهه السوريون اليوم، إن أردنا ترويضه قدر المستطاع.

مساعٍ درزية – سنيّة مكثّفة لاحتواء الموقف ونبذ الفتنة

عامر زين الدين

اتخذت المواقف الأخيرة التي صدرت في منطقة الجبل بعدًا تحذيريًا، من خطر الانزلاق إلى فتنة مذهبية بين الطائفتين الدرزية والسنية، مترافقة مع رفع الصوت عالميًا من المراجيع السياسية والروحية، لاحتواء الموقف وتفادي الوقوع في فخ الإشكالات، التي يوجّهها بعض الكلام والخطابات العنصرية التي تنتقلها بعض التطبيقات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وعليه، سارعت الجهات السياسية والروحية الفاعلة في منطقة الجبل، إلى تكثيف لقاءاتها تحت شعار «عدم السماح بتمدد الفتنة من السويداء إلى لبنان»، فزئيس الحزب التقدمي الاشتراكي» السابق وليد جنبلاط ورئيس الحزب «الديمقراطي اللبناني» طلال أرسلان اجتمعا في كليمنصو، واتفقا بحسب معلومات «دء الوطن» على العمل المشترك ومعًا لواد الفتنة، وقد سرى هذا الاتفاق بحسب مسؤولين مقرّبين منها على الزّنين، جرت ترجمته بإقامة تحركات واسعة كما حصل أمس في حاصبيا، عبر لقاء بدعوة من الحزبين والبلدية، ومشاركة نواب وشخصيات وإفتاء البلدة والمنطقة ومشايخ وفاعليات سنية ودرزية.

تخلل اللقاء إطلاق مواقف تصب في خاتة رفض استجرا الفتنه والوقوع في شرك النزاعات، التي سبق وبدأت في السويداء سياسية واجتماعية وتحوّلت في ما بعد إلى مدوية، وسبق لقاء حاصبيا قبل فترة لقاء في أزهر البقاع أيضًا.

بدوره، استضاف النائب أكرم شهيب أمس في منزله في عاليه وفدًا كبيرًا من العشائر العربية في القضاء، الذين سبق وتدخلوا مع مشايخ دروز إلى لقاء لدى عشائر «عسكر»، من أجل الوقوف معًا ورفض كل أشكال النزاعات المذهبية، استنادًا إلى العلاقات التاريخية التي تربط العشائر بالدروز

مساءٍ درزية – سنيّة مكثّفة لاحتواء



شيخ العقل خلال لقائه قائد الجيش ورئيس الأركان



لقاءات سياسية وروحية وأمنية تنسيقية في الجبل والمناطق

عودة «لهم الشكر والتقدير»، مشيدًا «بدور المشايخ الوطنيّ الجامع، ومواقفهم التاريخية الداعمة لوحدة لبنان وللمؤسسة العسكرية، درع الوطن وسياجه الحامي».

وقال البيان: «خلال الجولة، تم التأكيد على أهمية العيش المشترك بين جميع مكوّنات الوطن، وعلى ضرورة التنسيق التام مع كافة المكونات الوطنية والجيش

نخلة عضيي

طوّر «حزب الله» عبر السنوات منظومة أمنية وعسكرية خاصة به تعمل بالتوازي مع مؤسسات الدولة. ومن أبرز تحيّلات هذه المنظومة «اللجنة الأمنية» التابعة لـ«الحزب»، والتي تقوم بالتنسيق مع بعض الأجهزة الرسمية، هذا الواقع، خلق ما يشبه الدولة الموازية داخل لبنان، حيث باتت سلطة «حزب الله» الأمنية تتداخل مع صلاحيات الأجهزة الشّعبية. وأثار وجود هذه اللجنة إشكالات عديدة حول ازدواجية السلاح والسيادة، ما كرّس ما يُعرف بـ «المربعات الأمنية».

دور اللجنة الأمنية والتنسيق مع الأجهزة الرسمية

ليست اللجنة الأمنية لـ «حزب الله» هيئة رسمية منشأة بقانون، بل هي إطار غير شرعي يقوم مقام جهاز أمني مواز. ورغم عدم اعتراف الدولة بها قانونًا، فهي تمارس تنسيقًا أمنيًا فعليًا مع بعض المؤسسات العسكرية والأمنية اللبنانية. ويشير مراقبون إلى أن هذه اللجنة «الحزب» والجيش في بعض المناطق الحساسة، ما يعني اعترافًا ضمنيًا من الدولة بدور أمني لـ «الحزب» خارج إطارها الرسمي. وقد انتقد سياسيون لبنانيون هذا الواقع، معتبرين أن الجيش ليس شريكًا لـ «حزب الله» وينبغي إنهاء هذه اللجنة الموازية.

منذ أيام، دعا رئيس حزب «الكتائب» سامي الجمّل صراحةً إلى إلغاء اللجنة الأمنية وإلغاء بطاقات التسهيل الممنوحة لعناصر «الحزب»، مؤكّدًا وجوب أن يستفيد الجيش اللبناني كامل صلاحياته دون أيّ شراكة أو

التواصل مع مختلف المراجيع الوطنية والروحية، تأكيدًا على الشراكة الوثيقة بين الجيش والشعب، في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية، وحفظ الأمن والاستقرار».

تعارض اللجنة الأمنية مع دور الدولة ومؤسساتها

يتناقض وجود لجنة أمنية لحزب سياسي مسلح جوهريًا مع دور الدولة الحديثة. فالدولة وحدها تتحرّك استخدام القوة المسلحة الشرعية ضمن حدودها، وتكون أجهزتها الأمنية والعسكرية هي المكوّلة لحفظ الأمن وإنفاذ القانون. أما اللجنة الأمنية لـ «حزب الله» فتقوم عمليًا بدور أمني في مناطق نفوذ «الحزب»، ما يعني تقويض دور المؤسسات الرسمية هناك. فعندما تقوم ميليشيا بأعمال المراقبة والتفتيش أو ضبط الأمن بمعزل عن الأجهزة الشّعبية فإنها تملّ محل الدولة وتضعف هيبتها. وتشير التقارير إلى أن يد الأجهزة الأمنية اللبنانية «مشلولة» في الضاحية الجنوبية لبيروت ولا تستطيع دخولها إلا بالتنسيق المسبق مع «الحزب». هذا يعني أن الدولة بحاجة لإذن ضمني من «حزب الله» للقيام بواجباتها الأمنية على جزء من أراضيها. كذلك، عند تنفيذ مداخلات أمنية أو توقيف مطلوبين في مناطق نفوذ «الحزب»، يجري عادةً تنسيق مسبق تفاديًا للاضطدام مع قوة «الحزب» المسلحة. هذا الوضع ينتقص من سلطة القانون، إذ يفلت كثيرون من الملاحقة أو تتم مباحطة الإجراءات القانونية بحقمه إذا كانوا يحتمون بمظلة «الحزب».

خلفية تاريخية: كيانات أمنية غير شرعية في لبنان

ليس ظهور كيان أمني خارج الدولة بالأمر الجديد في تاريخ لبنان الحديث. فعلى امتداد الحرب اللبنانية (1975-1990) سيطرت ميليشيات متعددة على مناطق نفوذ خاصة بها، وشكّلت أجهزة أمنية موازية في تلك المناطق. بعد انتهاء الحرب، أمّر اتفاق الطائف (1989) الذي نص صراحة على حلّ جميع الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الدولة خلال ستة أشهر. وبالغالب، تمّ حلّ ميليشيات الحرب وسلمت أسلحتها، باستثناء «سلاح المقاومة» الذي احتفظ به «حزب الله»، بذريعة استمرار الاحتلال الإسرائيلي. لاحقًا عام 2004، صدر قرار مجلس الأمن 1559 مؤكّدًا ضرورة حل جميع الميليشيات اللبنانية

كم من فظائع ارتكبت باسم اللجنة؟اللجنة الأمنية لـ «حزب الله»: كيان أمني موازٍ للدولة



وجوب إلغاء اللجنة الأمنية لـ «حزب الله»

شخص «غريب» لا يمكنه دخول هذه المناطق إلا تحت أعين ومراقبة عناصر «الحزب». قوى الأمن الرسمية نادرًا ما تدخل هذه الأحياء إلا بالتنسيق مسبق، ما يجعلها ملاذًا للكثير من المطلوبين. وقد حوّل «الحزب» مناطق نفوذه عمومًا – في الضاحية والجنوب والبقاع – إلى مربعات أمنية يمارس فيها حماية ذاتية متعمّدًا على أجهزته الخاصة، بحيث يصعب على أجهزة الدولة أن تبسط سيطتها فيها. ونتيجة لذلك، تفاقمت في هذه المناطق حالات التفكك الأمني وظهرت «جزر أمنية» خارجة عن القانون. فمثلًا: شهدت الضاحية الجنوبية وبعليك موجات من الجرائم (سرقات، مخدرات، اشتباكات عشائرية...) تفوق قدرة الشرطة العادية على معالجتها بسبب وجود السلاح المثقل والحماية السياسية له. هذه المربعات شكّلت أيضًا ملاذًا لمطلوبين للعدالة يلجأون إليها للإملاّت من الملاحقة. كثيرًا ما سعتا عن مطلوبين بقضايا جنائية خطيرة يحتمون في الضاحية أو مناطق نفوذ «الحزب». ويتعذّر على القوى الأمنية دخول تلك المناطق لاعتقالهم دون ترتيب مسبق. ويدل أن يسلم «الحزب» هؤلاء للعدالة، عالمًا ما يتم تأمين الحماية لهم ضمنيًا إلى أن يتم حل قضاياهم بتسويات أو وساطات.

حتى إن بطاقات «تسهيل المرور» التي قيل إن بعض الأجهزة كانت تصدرها لعناصر «الحزب» تُعدّ تجاوزًا فاضحًا، لأنّه لا يحقّ قانونًا إعطاء تصاريح حمل سلاح إلا ضمن الأطر المحددة (كالجيش وقوى الأمن).

إذا، هذا الواقع الشاذ يضع الدولة نفسها في حال تناقض كبير إن بقيت تغض الطرف عنه، لأن سكوتهما يعني ضمّن قبولها بإزدواجية سيادية محظورة.

أمام كل ما سبق من معطيات، يصبح وجوب إلغاء اللجنة الأمنية «حزب الله» وفك ارتباط أجهزة الدولة معها أمرًا بدهيًا لاستعادة السيادة والقانون. لقد أن الأوان لإفقال صفحة المظاهر المسلحة الخارجة عن القانون وفتح صفحة جديدة يصبح فيها الجيش والقوى الأمنية الرسمية وحدهما الضامن لأمن جميع اللبنانيين. فلا يجوز بعد اليوم أن تبقى الدولة رهينة توازنات قوة داخلية أو خطوط حمراء ترسمها قوة خفية، المطلوب هو فك الارتباط نهائيًا بين مؤسسات الدولة وأي تشكيل أمني حزبي. أي وقف التنسيق غير الرسمي مع لجنة «حزب الله» الأمنية، وإخضاع مناطق نفوذ «الحزب» لسلطة الأمن الشّعبية بالكامل.

فأي دولة هذه تكون فيها لجنة أمنية برتبة «ميليشيا» الأمنية «حزب الله» وفك ارتباط أجهزة الدولة معها أمرًا بدهيًا لاستعادة السيادة والقانون. لقد أن الأوان لإفقال صفحة المظاهر المسلحة الخارجة عن القانون وفتح صفحة جديدة يصبح فيها الجيش والقوى الأمنية الرسمية وحدهما الضامن لأمن جميع اللبنانيين. فلا يجوز بعد اليوم أن تبقى الدولة رهينة توازنات قوة داخلية أو خطوط حمراء ترسمها قوة خفية، المطلوب هو فك

الارتباط نهائيًا بين مؤسسات الدولة وأي تشكيل أمني حزبي. أي وقف التنسيق غير الرسمي مع لجنة «حزب

الله» الأمنية، وإخضاع مناطق نفوذ «الحزب» لسلطة الأمن الشّعبية بالكامل.

فأي دولة هذه تكون فيها لجنة أمنية برتبة «ميليشيا» الأمنية «حزب الله» وفك ارتباط أجهزة الدولة معها أمرًا بدهيًا لاستعادة السيادة والقانون. لقد أن الأوان لإفقال صفحة المظاهر المسلحة الخارجة عن القانون وفتح صفحة جديدة يصبح فيها الجيش والقوى الأمنية الرسمية وحدهما الضامن لأمن جميع اللبنانيين. فلا يجوز بعد اليوم أن تبقى الدولة رهينة توازنات قوة داخلية أو خطوط حمراء ترسمها قوة خفية، المطلوب هو فك

الارتباط نهائيًا بين مؤسسات الدولة وأي تشكيل أمني حزبي. أي وقف التنسيق غير الرسمي مع لجنة «حزب

عكار والمنية: عزلة رقمية... الشبكة عالقة بين الغرف والسطح والشارع

مايز عبيد

«ألو... عم تسمعني؟»... هذه العبارة التي باتت تتردد يوميًا بين أهالي عكار والمنية، تحمل في طياتها معاناة من نوع خاص. فهي ليست مجرد بداية مكالمة هاتفية، بل هي سؤال يتكرر مرارًا وسط انقطاعات مستمرة لشبكات الاتصال والإنترنت، تجعل التواصل شبه مستحيل.

الإنترنت ينقطع فجأة، والإشارة تتغير بلا سابق إنذار، وتصبح المكالمات عبر الهاتف أو التطبيقات الرقمية مثل «واتساب» مجرد محاولات يائسة لا تكتمل. داخل البيوت وفي الطرقات، يضطر البعض للصعود إلى السطوح أو شرفات المنازل، أو تغيير الموقع في المنزل من غرفة إلى أخرى، للبحث عن أماكن استثنائية يمكن فيها التقاط إشارة ضعيفة، كما لو أن الوصول إلى أبسط حقوق التكنولوجيا الحديثة أصبح تحديًا يوميًا.

هذه المعاناة لدى سكان عكار والمنية عمرها أشهر. أما عوارضها فضعف ملحوظ في جودة خدمات الاتصالات والإنترنت، حيث تتكرر حالات انقطاع الشبكة فجأة، ما يعرقل التواصل ويؤثر على أنشطة المواطنين اليومية. بعضهم يُضطر إلى إقفال هاتفه وتشغيله عدة مرات خلال اليوم، بينما يعتمد البعض الآخر إلى تشغيل وضعية الطيران وإفقالها كل بضع دقائق من أجل استعادة الإرسال.

تشير عير من المنية، إلى أنه «على طول الطريق العام من المنية حتى ما بعد حاجز للجيش في دير

عمار، فإن الخدمة أسوأ ما تكون. فلا إنترنت ولا اتصالات ونحن في سيارتنا». إلى ذلك فإن الإنترنت عبر شركة «أوجيرو» لا يختلف كثيرًا في الواقع، إذ يشكو السكان من بطء شديد وانقطاعات متكررة، وسط تأخير في إجراء الصيانة اللازمة.

ويشير خالد بكر، موظف أوليان في شركة سعودية يعتمد في عمله على الشبكة، إلى أن ضعفها يعرقل عمله بشكل مستمر، لا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على الخدمات الإلكترونية. تقنيون محليون يرجعون السبب إلى نقص الصيانة

لمراكز الإرسال، وتأثير الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي على تشغيل المعدات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تشغيل المولدات اللازمة لاستمرار العمل في المناطق الطرفية.

ورغم تكرار شكاوى السكان وتواصلهم مع شركات الاتصالات والجهات المعنية، لا توجد حتى الآن حلول واضحة أو جداول زمنية معلنة لتحسين الخدمة.

في سياق متصل، توقع مصدر في وزارة الاتصالات، لـ «نداء الوطن»، أن «الأمر ستنجبه إلى

لماركز الإرسال، وتأثير الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي على تشغيل المعدات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تشغيل المولدات اللازمة لاستمرار العمل في المناطق الطرفية.

ويؤكد خبراء أن تحسين جودة الاتصالات في المناطق الطرفية يتطلب تدخلًا فنيًا وماليًا مستمرًا، لضمان استقرار الخدمة وتوسيع التغطية. في هذه المناطق، لا تنحصر المشكلة في ضعف شبكة الاتصالات فقط، بل تمتد إلى فقدان الفرص الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، ليصبح «ألو... عم تسمعني؟» صرخة لم تُسمع بعد.

الجنوب يُطلق خطة أمنية وإدارية لقمع المخالفات... وصيدا تحذّر من أزمة نفايات



من اجتماع مجلس الأمن الفرعي في صيدا

أزمة مالية

في موازاة ذلك، دقّ رئيس اتحاد بلديات صيدا - الزهراني ورئيس بلدية صيدا، مصطفى حجازي، ناقوس الخطر بشأن الأزمة المستجدة المتعلقة بمستحققات شركة NTCC المتعهددة بجمع ونقل النفايات من المدينة والاتحاد، والمكدسة لدى وزارة المالية التي لم تقم بتحويل المستحققات المتراكمة منذ أكثر من عشرة أشهر.

وأوضح حجازي أنه تم التواصل مع مدير الشركة المتعهددة، الذي أبلغ البلدية أنّه عند مطالبتهم بالمستحققات، تفاجأوا برّد وزارة المالية بأنها لا تملك الأموال الكافية للدفع، وقد عرضت عليهم دفعات لا تتجاوز 20 % من القيمة الأساسية، ما إلحق ضررًا كبيرًا بالشركة ويجعلها عاجزة عن مواصلة أعمالها. وأشار حجازي إلى أنه طلب من الشركة الاستمرار

الحكومي، محافظ الجنوب منصور ضو، وشارك فيه كل من: النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيّب رمضان، قائد منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي العميد أحمد أبو فاهر للمرة الأولى بعد تعيينه خلفًا للعميد ماجد الأيوبي، إضافة إلى قادة الأجهزة العسكرية والأمنية، رئيس اتحاد بلديات صيدا - الزهراني، رئيس بلدية صيدا مصطفى حجازي، رئيس اتحاد بلديات صور، رئيس بلدية صور حسن دبوب ورئيس بلدية العباسية حبيب عجمي. تطرّق المجتمعون إلى الأوضاع الأمنية والاجتماعية، وأمّروا خطة أمنية وإدارية متكاملة، كان من أبرز بنودها:

التشدد في قمع التعديات والمخالفات على الأملاك العامة، سواء كانت للدولة أو للبلديات.

مكافحة ظاهرة الدراجات النارية والمشاكل الناتجة عن استخدامها.

إزالة البسطات والعربات المتفحطة المنتشرة على الطرقات الرئيسية والأوتوسرترادات، لما لها من تداعيات سلبية على حركة المرور.

التشدد في إزالة اللوحات الإعلانية المخالفة للقوانين والمراسيم ذات الصلة.

إزالة التعديات على الملبّكن العام والخاص، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وإشراف القضاء المختص.

مكافحة ظاهرة الصيد غير الشرعي بجمع أنولمه، سواء البري أو البحري.

وقرر المجتمعون إشقاء اجتماعاتهم مفتوحة لمواكبة أي تطور جديد، على أن تبدأ عملية تنفيذ الخطة خلال الأيام المقبلة.

325 سنة من صلاحٍ لا تنطفئ

الرهبانية الأنطونية المارونية في يوبيلها... عطر البدايات وثبات الرجاء



أبناء الرهبانية الأنطونية المارونية

مروان الشدياق

في وطن كاد أن يُمحى، بقيت هي القصيدة التي لا تنتهي، والشمعة التي لا تنطفئ. في العام 1700، وعلى تلةٍ عرمتا المتكئة على صدر المتن، تقدّم ثلاثة رهبان بثياب التواضع وصلابة الدعوة ليقبموا قّداسهم الأوّل في دير ما زال ينبض حياة: دير مار أشعيا، أمّ الرسالة الأنطونية وبكرتتها المباركة.

ثلاثة قرون وريع مرّت، ولم تزل الرهبانية الأنطونية المارونية تحرس بكلماتها صمت الجبال، وتحضّر بالأيقونات الياّس من الأرض. لم تكن الرهبنة يومًا حجارةً فقط، بل كانت وما زالت صلاة تمشي على قدمين، وجرشا يقرع في الزمن الصعب ليقول للبنان، «لسنا نرحل».

أيقونة من ندى السماء

يقول الأب الياس شماطه، أمين السر العام للرهبانية الأنطونية المارونية في حديثه إلى «نداء الوطن»: «انطلقت الرهبنة في 15 آب 1700 مع البطريرك جبرائيل الثاني البلوزاوي، حين صدر ثلاثة رهبان من دير سيدة طاميش إلى تلة مار أشعيا وأسسوا هناك بذار الحياة الرهبانية».

كان هذا النبض الأوّل بداية لمسيرة تحمل طابع الشرق وصلابة التراث السرياني الليتورجي، مسيرة لا تتكئ على الأجداد بل على الدموع والتعب، وعلى توبةٍ يوميةٍ مستمرة.

رهبانية من صليب وقيامة

خاضت الرهبانية على مدى تاريخها الطويل ملاحم من التهجير والمجاعات والمجازر، ولكنها لم تتزحزح. «عشنا ما عاشه الناس»، يقول الأب شماطه، «لكن الجبر بقي الملجأ والمنازة، بقينا السند المعنوي والمادي، نخدم ونصلّي، نرافق ونألّم».

شهداء كثر سقطوا على مذابح الرهبانية، من دير مار روكّز إلى جزيّن وعجلتون، إلى الأب أبيض شرفان وسليمان أبي خليل، الذين لا يزال ممبرهم مجهولًا منذ أحداث 13 تشرين... أسماء ليست مجرد ذكريات بل صدى لمذبّح لا يتوقّف عن تقديم القرابين.

جسور نحو الآخر... بالحب والرسالة

تميّزت الرهبانية الأنطونية منذ انطلاقتها بالانفتاح على الآخر، حتى في قلب مناطق كان يغلب عليها الطابع غير المسيحي. فدخلت الجنوب والبقاع، وكوّّست العيش المشترك من خلال

المدارس والأنشطة الروحية، فتحت أبوابها لأبناء الطوائف كافة، وغرست فيهم القيم، لا العقائد.

«لم يكن هدفنا التبشير بالمعنى الضيق، بل زرع القيم الإنجيليّة في القلوب. واليوم يشكّل أبناء الطوائف الأخرى عددًا كبيرًا من تلامذتنا في مدارسنا وجامعتنا»، يقول شماطه، «وهذا دليل على ثقة المجتمع بنا، وعلى عمق رسالتنا».

النسك صلاة... والمحبة قلبٌ لا يشيخ

رغم العسرة والتطوّر، بقيت الرهبانية وفيةً للبعد النسكي. فيها ثلاثة حيساء اليوم، يجشدون بأجسادهم على الأرض وقلوبهم في السماء، المعنى الأعماق للفرغ الكامل لله. شبّاخٌ دنروا العزلة ليكونوا ملكًا يقدّس العالم من صمتهم.

ويضيف شماطه: «التحكّي اليوم أن تتخلّى عن كل شيء وتبتّع المسيح، لذلك نكفّ لقاءاتنا مع الشبيبة، وخصصنا الأحد الأوّل من كل شهر ليكون لقاء مفتوحًا في الرئاسة العامة لاستقطاب الدعوات، حتى لن إم يدخلوا الرهبنة، من الجيد أن يتعرّفوا علينا».

مؤسسات تمتدّ على تراب لبنان ووجدان شعبه

150 راهبًا أنطونيًا اليوم يخدمون في أكثر من 30 ديرًا في لبنان وبلد الانتشار، ويديرون 12 مدرسة وجامعة، ومينمًا للأطفال المتروكين. إنها رهبانية لا تكفّي بالصلاة، بل تسمح دموع المتروكين، وتعلّم أبناء الفقراء، وترافق السجناء، وتخلق



تبقى شعلة القديس أنطونيوس مشتعلة

فرص العمل مع مؤسسة «لايورا».

وأضأت الثقافة قناديل الرهبنة من خلال العديد من المرافق التي أسستها، منها مجلة «حياتنا الأنطونية» التي عادت إلى الصدور بعد جائحة كورونا، والمدرسة الموسيقية العريقة التي تعاون فيها الأب بولس الأشقر مع أبناء الرعية، ومن بينهم عاصي ومنصور الريحاني، وتلاه لاحقًا الأب يوسف واكد، وصولًا إلى المايسترو الأب توفيق معنوق.

إلى حيثُ الكنيسة تنادي...

«أنطونيّون في بلاد الله الواسعة»

في روما، في فرنسا، في كندا، في بلجيكا، في سويسرا، في أستراليا، في سوريا، في سلطنة عُمان... الأنطونيون حاضرون. من لبنان الأم إلى مغارب العالم، يصلّون، يدرّسون، يبشّرون، ويحعون الناس إلى لقاء الربّ.

«نحن في صدد إنشاء أوّل بعثة أنطونية دائمة في سويسرا»، يكشف الأب شماطه، «وهذا فخر كبير لنا، لأننا نحمل صليبنا الأزرق إلى حيث



دير «الأمّ» للرهبانية الأنطونية المارونية - دير مار أشعيا المتن

الكنيسة تحتاج، ونرافق الجاليات في مسيرتها الروحية والإنسانية».

يوبيل الفرخ بالرجاء... وليس ذكرى فقط

لعلّ أجمل ما في هذا اليوبيل، هو تزامنه مع يوبيل الكنيسة «حجاج الرجاء»، الذي أعلنه البابا الراحل فرنسيس. من هنا، اختارت الرهبانية شعارها: «فرحون بالرجاء» (روما 12: 12)، وهو أكثر من شعار، بل صرخة رجاء في قلب ضياع العالم.

ويؤكد شماطه أن «اليوبيل هو وقفة شكر، وقفة إيمان، لحمل إرثٍ كبيرٍ سلّمنا إياه آباؤنا، وللمحافظه عليه بروح المحبة والصلاة والعمل».

«نور لا ينطفئ»... رسالة موسيقية من القلب إلى السماء

في 29 تموز، أي غدا، يقام ريسيتال «نور لا ينطفئ» في كنيسة مار الياس الكبرى - أنطلياس. ليس مجرد أمسية موسيقية، بل صلاة مملوكة بالتراتيل السريانية والكلمة الجميلة والأغنام الملائكية، بقيادة الأب معنوق وجوقات من جامعتي الأنطونية وسيدة اللويزة، بمشاركة الأوركسترا السمفونية الرومانية.

هي تحية موسيقية من القلب إلى كل الذين جعلوا من الرهبانية لحنًا لا ينقطع.

موعد اللقاء... في دير البداية

وفي 15 آب 2025، سيُقام في المكان الذي انطلقت منه المسيرة: دير مار أشعيا - المتن، قداس يرأسه البطريرك الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي. دعوة عامة للكل، للانضمام إلى صلاة الشكر، من منبع النبع، من رجم الدعوة، حيث بدأت الحكاية... وما انتهت.

النور لن ينطفئ... أبدًا

ما بين مذبّح ودير، بين رعية ومحبة، بين مدرسة ومؤسسة، تسير الرهبانية الأنطونية المارونية في أرض لبنان كما في قلب الكنيسة. 325 سنة لم تكن زمنًا فقط، بل كانت صلاة متواصلة، شكرًا لا ينضب، وتواضعًا لا يتكلم كثيرًا، لكنه يعمل كثيرًا، ويؤمن أكثر.

ومن دير إلى دير، ومن حوة إلى أخرى، تبقى شعلة القديس أنطونيوس مشتعلة: «نور لا ينطفئ». أبدًا!

أنتوان فرح

آخر تحديثات خطة تسديد الودائع

ما هي احتمالات نجاح الحكومة في الاتفاق على مشروع قانون خطة الفجوة المالية، وإحالتها إلى المجلس النيابي؟ قبل الخريف المقبل، لكي يتمكّن النواب من مناقشتها وإقرارها قبل نهاية العام الجاري، ودخول المجلس في أجواء الانتخابات النيابية المقبلة؟

هذا السؤال كان طاعيًا في الأسبوع المنصرم، خصوصًا بعد كلام حاكم مصرف لبنان كريم سعيد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحدّث عن أفكار يتمّ جمعها لبناء خطة يتمّ عرضها على الحكومة للمناقشة.

حتى الآن، لا توجد صيغة نهائيّة جاهزة لهذه الخطة، لكنّ الأفكار التي تحدّث عنها سعيد، والأفكار التي يتحدّث عنها بين الحين والآخر وزير الاقتصاد عامر البساط، وهو المكلف من قبل رئيس الحكومة نواف سلام بمتابعة هذا الملف، وما يقوله وزير المالية ياسين جابر، كلّ ذلك يقود إلى مجموعة عناوين بدأت تتحوّل إلى مسأّلات، من أمّها:

أولًا- حجم ما يُعرف بالفجوة الماليّة، والمقصود هنا المبلغ النهائيّ الذي ينبغي تأمينه للدفع ضمن أية خطة، لن يكون في أي حال من الأحوال مساويًا لحجم الودائع الحالي، والذي يصل إلى 83 مليار دولار تقريبًا. بل سيتمّ تصغير المطوبات بحيث قد تقترب من 50 مليار دولار فقط، ورتّما أقلّ.

ثانيًا- سيتمّ تسديد الودائع على مراحل زمنيّة، بناء على حجمها، بحيث سيتمّ تقسيمها إلى ثلاث فئات: 100 ألف دولار، مليون دولار، وفوق المليون دولار. وسيتمّ التعاطي مع الفئة الأولى، (100 ألف وما دون) على أساس التسديد السريع نسبيًا. وهناك نقاشات متواصلة إذا ما كان في الإمكان دفع هذه الودائع فور إقرار الخطة، ومن دون تقسيط.

ثالثًا، لن تتمّ تغطية الفجوات في بعض المصارف غير القادرة على التماهي مع الخطة، من أموال مصارف مليئة نسبيًا. وسيتمّ اعتماد خيار الدمج أو التصفية لمصارف غير قادرة على تلبية متطلبات الخطة. لكنّ النقاشات تتمحور حول المئة ألف الأولى، وإذا ما كان يُفترض تأمينها بالتكافل والتضامن بين كلّ المصارف، أم سيتمّ إخضاعها لواقع ملءة كلّ مصرف على حدة.

رابعًا- سيتولّى مصرف لبنان بالتعاون مع المصارف التجارية عملية تصغير المطوبات في التّجّاهين: مطوبات المصارف لدى المركزي، ومطوبات المودعين لدى المصارف

خامسًا- لا يزال النقاش قائمًا في شأن مقترح سعيد الإبقاء على حسابات الودائع الكبيرة التي سيتمّ تسديدها على مدى سنوات طويلة، ضمن ميزانيت المصارف. إذ إنّ الإبقاء على هذه المطوبات ضمن الميزانيات قد يحول دون جذب مستثمرين جدد إلى القطاع.

وهناك اقتراحات بإنشاء مؤسسة خاصة (bad bank) تحمل محافظ هذه المطوبات (الودائع)، لكي يسهل على إدارات المصارف جذب أموال فريش إلى القطاع.

ضمن هذه العناوين القابلة لبعض التعديلات التفصيلية ترسم خطة تسديد الودائع. لكن، وبصرف النظر عن أنها ستكون أفضل الممكن بالنسبة إلى من يعمل عليها، إلا أنها ستواجه باعتراضات عنيفة، من قبل شرائح معتزلة. إذ، وبصرف النظر عن المنطق الذي سيُستخدم، أو ميزان العدالة الذي سيجري الاستناد إليه في الحلّ، هناك حقيقة دامغة تتعلّق بالفارق بين 83 مليار دولار، حجم الودائع على الورق اليوم، وحوالي 50 مليار دولار سينتهي إليها رقم الفجوة التي سنُردّم. هناك أكثر من 30 مليار دولار ستبتدّر، ومن البديهيّ أن «أصحابها» سيشكّلون حالة اعتراضية لا يُستهان بها.

برنامج متكامل للانقاذ يقترحه خير دولي عبر «نداء الوطن»

إصلاح العملة لإحياء الاقتصاد اللبناني: ليرة جديدة تساوي 100 ألف



إعادة هيكلة النظام المصرفي، دون مساس إضافي بالمودعين

إعادة هيكلة النظام المصرفي، دون مساس إضافي بالمودعين

يُعتبر هذا أمراً حاسماً، إذ إنّه ما لم تتم إعادة بناء ثقة الشعب بسياسات الحكومة، فهناك احتمال أن يقوم المودعون الذين يستعيدون ودائعهم بالتهافت على تحويلها إلى دولارات، مما سيؤدي إلى ارتفاع مؤقت في سعر الصرف، إلا أنّ هذه القفزة ستكون عابرة، إذ ما تلبث أن تهدأ مع تراجع الطلب المفاجئ على الدولار، ليعود السعر ويستقر عند مستوى توازني مستدام للاقتصاد اللبناني.

وفي هذه الحالة، فإنّ أولئك الذين يبادرون إلى تحويل الليرة اللبنانية الجديدة إلى دولارات خلال ذروة الارتفاع المؤقت، سيكونون قد تكبّدوا خسائر عندما ينخفض سعر الصرف لاحقاً إلى مستواه الحقيقي.

في النتيجة، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أنّ اتباع نهج مجتزأ أو ترتيب خاطئ للإصلاحات لن يُفضي إلى النتائج المرجوة، بل قد يُسهم في تفاقم الأزمة وزعزعة ما تبقى من الثقة المحلية والدولية.

إصلاح شامل للمؤسسات العامة بما في ذلك الكهرباء والمياه والمرافئ

إنّ الشفافية والتشاور مع أصحاب المصلحة هما عنصران أساسيان لضمان أن يكون البرنامج الإصلاحي برنامجًا وطنيًا مملوكًا من قبل الشعب اللبناني، يحظى بالدعم الشعبي الواسع اللازم لنجاحه.

كما أشار توماس ماير وغونتر ثومان في مقالتهما المنشورة عام 1990 في مجلة «المالية والتنمية» التابعة لصندوق النقد الدولي، فإنّ نجاح الإصلاح يعتمد بدرجة كبيرة على «وجود شعب يأس من أجل إعادة الإعمار الاقتصادي والسياسي، وسلطة مركزية عازمة على ذلك».

يقف لبنان اليوم على مفترق طرق حاسم.

فإما أن يواصل اندحاره في الهاوية الاقتصادية والمالية، وما يرافق ذلك من تبعات إنسانية واجتماعية وسياسية وأمنية خطيرة؛ وإما أن ينهض من كبوته، ويتخذ أبنائه لإطلاق عملية إنقاذ وطني شاملة تعيد للبنان مجده وتحوّذوا لإنقاذ وطنهم.

ولن يتحقق ذلك إلّا إذا تجاوز اللبنانيون خلفاتهم وتحوّذوا لإنقاذ وطنهم.

ولن يتحقق ذلك إلّا إذا تجاوز اللبنانيون خلفاتهم وتحوّذوا لإنقاذ وطنهم.

ولن يتحقق ذلك إلّا إذا تجاوز اللبنانيون خلفاتهم وتحوّذوا لإنقاذ وطنهم.

الوطني. وقد استغرق الأمر سنوات لتهيئة المسرح لانطلاق الانتعاش الاقتصادي».

أما في التجربة الفرنسية، فقد كان السياق مشابهًا، إذ أوردت صحيفة لوموند في عددها الصادر في 18 كانون الأول 1959 ما يلي:

«لماذا هذا التغيير؟ لماذا سيغيّر الهدف كان إحداث صدمة نفسية إيجابية لصالح الفرنك. في نظر الرأي العام الدولي، الذي يتأثر بالمظاهر أكثر من الحقائق الجوهرية، فإن حقيقة أنّ الفرنك الفرنسي الجديد بات يعادل تقريبًا الفرنك السويسري، وأقل قليلًا من المارك الألماني، ستعتبر علامة على الصحة المالية والقوة الاقتصادية. أما الفرنك القديم، المعروف بضعفه الدائم وتطرّضه المكرر للتخفيض، فسيتنسى قريبًا».

ثقة دروس عديدة يمكن للبنان أن يستخلصها من هاتين التجريبتين، على الرغم من أنّ التحديات التي يواجهها تختلف عفاً واجهته ألمانيا وفرنسا حين أطقنا إصلاحاتهما النقدية.

في الحالة اللبنانية، يمكن أن يؤدي إطلاق إصلاح العملة إلى تحقيق غايات متعددة، من أبرزها:

1.إعلان انتهاء العلاقة مع العملة القديمة والمشكلات التي ارتبطت بها، الأمر الذي يُحدث، كما قالت لوموند، «صدمة نفسية إيجابية» لصالح الليرة اللبنانية الجديدة.

2.معالجة خسائر مصرف لبنان المالية، وذلك عبر قدرته على استخدام حق الإصدار النقدي (Seigniorage) لتغطية هذه الخسائر.

3.تمكين مصرف لبنان من ضخ السيولة اللازمة في النظام المصرفي، مما يسمح للمصارف التجارية بتمكين المودعين من الوصول الكامل إلى ودائعهم فور إطلاق البرنامج الإصلاحي الشامل، وبما يعزّز الثقة بالنظام المصرفي، ويُعيد دوره الأساسي في الوساطة المالية، ويُقلّص هيمنة الاقتصاد النقدي.

4.ستسهم الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية المرافقة، إلى جانب ضخ السيولة، في إنعاش الاقتصاد، مما يُعزّز من قيمة الليرة اللبنانية الجديدة.

5.سيؤدي هذا الإصلاح إلى إعادة بناء الثقة داخليًا وخارجيًا، وإظهار أنّ لبنان قد بدأ أخيرًا في مساعدة نفسه، ما سيدفع المجمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية إلى تقديم التمويل اللازم لدعم جهود الإصلاح.

6.ستُتيح هذه الإصلاحات والتمويلات تعبئة الموارد الضرورية لتلبية احتياجات إعادة الإعمار في بيروت والمناطق الحدودية المتضررة من الضربات الإسرائيلية، وتمويل نظام الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

يجب الإعلان عن البرنامج الإصلاحي الشامل، بما فيه إصلاح العملة وأهدافه المنشودة، بطريقة شفافة وواضحة عبر جميع وسائل الإعلام، وذلك من قبل ناطق حكومي مؤهل وفعال، وكافة الوزراء المعنيين بالقطاعات ذات الصلة، والهدف من ذلك هو كسب دعم وثقة الشعب في البرنامج.

7.إعادة هيكلة النظام المصرفي، دون المساس الإضافي بالمودعين، لتلبية متطلبات «بازل» المحدّثة المعروفة باسم «بازل 4»، بما يشمل متطلبات رأس المال والسيولة والرافعة المالية وإدارة المخاطر وحدود التعرض لها والحوكمة والمرونة والشفافية.

8.تعزيز القواعد التنظيمية الرقابية المحلية والإشراف، على مستوى مصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، والمصارف التجارية، بما يتوافق مع «بازل 4».

9.اعتماد موازنة لسنوات ثلاث لضمان استدامة الدين العام، وتشمل إصلاحًا جذريًا في الخدمة المدنية بما في ذلك تعديل الأجور لتعويض التضخم، وإصلاحًا إداريًا لخفض النفقات غير الضرورية، وتحديد أولويات الإنفاق بما يدعم البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ومراجعة وتحديث النظام الضريبي بما يشمل استخدام سعر الصرف الموحد وتبسيط الإجراءات لمنع التهرب الضريبي والفساد.

10.إطلاق إصلاح شامل للمؤسسات العامة، بما في ذلك قطاع الكهرباء وقطاع المياه والمرافئ، مع دراسة إمكانية خصخصتها وتنظيمها.

11.مراجعة وتبسيط عمليات المؤسسات المملوكة للدولة، وتحديد أيّ منها ينبغي خصصته.

12.إعادة هيكلة الدين العام الداخلي والخارجي.

وضع وتنفيذ نظام شامل للحماية الاجتماعية، يُعزّي بحماية الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أنّ اتباع نهج تجزئني أو تسلسل غير مناسب للإصلاحات لن يُفضي إلى النتائج المنشودة، بل قد يأتي بنتائج عكسية، وسيؤدي حتفًا إلى مزيد من تآكل الثقة محليًا ودوليًا. علاوة على ذلك، فإن الطروحات الأخرى التي يجري تداولها — مثل تقسيط الوصول إلى الودائع على مدى سنوات، أو فرض اقتطاعات (هيكرات) ، أو حجز الودائع الكبيرة لحين انتهاء التحقيقات — ستؤدي فقط إلى تفكك ما تبقى من الثقة.

كذلك، فإن بيع واستخدام احتياطيّات الذهب دون وجود برنامج إصلاحي شامل، لن يؤدي إلا إلى ضياع هذه الأصول، تمامًا كما خسر لبنان بالفعل 80 مليار دولار، وسيؤدي إلى استمرار الأزمة وتعميمها.

إصلاح العملة

في إطار البرنامج الإصلاحي الشامل، يتطلّب إصلاح العملة إصدار ليرة لبنانية جديدة، على أساس معدل صرف يعادل 1 ليرة لبنانية جديدة = 100000 ليرة لبنانية، وباتي هذا في ضوء التضخم المفرط الذي شهدته البلاد خلال السنوات الست الأخيرة، والتدهور الكبير في قيمة الليرة اللبنانية.

في هذا السياق، يجب أن يستفيد لبنان من التجريبتين الألمانية والفرنسية. في عام 1948، تم استبدال عملة الرايخ الألمانية (Reichsmark) بالمارك الألماني (Deutsche Mark)، بمعدل 10 رايخ مارك =1 مارك ألماني. وفي عام 1958، تم استبدال الفرنك الفرنسي القديم بالفرنك الجديد (Nouveau Franc)، بمعدل 1 فرنك قديم = 100 فرنك جديد.

في الحالتين، لم تكن إصلاحات العملة معزولة عن غيرها، بل جاءت في سياق برامج أوسع شملت سياسات اقتصادية كلية داملة، وإصلاحات هيكلية شاملة.

وقد أشار توماس ماير وغونتر ثومان، من صندوق النقد الدولي، في دراستهما المعنونة “إصلاح نقدي جذري، ألمانيا 1948»، والمنشورة في مجلة «المالية والتنمية» عام 1990 إلى ما يلي: «في سياق التعافي الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، أخذ إصلاح العملة عام 1948 طابعًا أسطوريًا. وقد قدّم باعتباره خطوة جريئة واحدة قادت إلى نجاح فوري تقريبًا. غير أنّ هذا ليس دقيقًا تمامًا، إذ يُظهر التحليل المتعمق أنّ الإصلاح كان مخطئًا له بعناية، ومنشأً بنتائج كجزة من برنامج أشمل لإعادة هيكلة الاقتصاد

وخارجيًا. وينبغي ترك النقاشات السياسية للبرلمان، الذي يجب أن يتولّى مهمة توجيه السياسات الحكومية ومراقبة تنفيذها. وقد شدّد المجتمع الدولي المانح والمؤسسات المالية الدولية على أنّ على لبنان أن يساعد نفسه أولًا، قبل أن يتلقّى المساعدة المالية المرجوة لدعمه.

إنّ مهمة الخروج من هذه الأزمة المتفاقمة والبالغة الخطورة هي مهمّة شاقة. غير أنّ مجموعة من الإصلاحات المنشقة بعناية، تنفّذ وفق جدول زمني محدد، يجب أن تشمل ما يلي:

1.الانتهاء سريعًا من تدقيق حسابات مصرف لبنان والمصارف التجارية، وذلك لتوفير أساس صلب لإطار متوسط الأمد.

توحيد سعر الصرف وتعويمه بحيث يُترك تحديده للعرض والطلب في السوق

2.إصدار قوانين قوية في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، تتراافق مع آليات تنفيذ فعّالة، بالإضافة إلى سنّ قوانين تضمن استقلالية القضاء، وذلك كإداية لاستعادة الثقة.

3.توحيد سعر الصرف وتعويمه بحيث يُترك تحديده للعرض والطلب في السوق.

4.الحفاظ على نظام اقتصادي ليبرالي، وتجنّب التدخل في نظام المدفوعات الخارجية، بما في ذلك تدفّقات رأس المال.

5.تنفيذ إصلاح نقدي يتضمن إدخال ليرة لبنانية جديدة، بالاستفادة من تجارب الإصلاح النقدي الناجمة في كلّ من ألمانيا وفرنسا، كما سيتمّ تفصيله في القسم اللاحق.

6.توفير السيولة بالعملّة اللبنانية الجديدة من قبل مصرف لبنان إلى المصارف التجارية، بناءً على ودائعها لدى مصرف لبنان، لتمكينها من تلبية جميع السحوبات من الودائع بالليرة اللبنانية والدولار، ولكن بالليرة اللبنانية الجديدة وفق سعر الصرف في السوق.



تغيير المعادلة نفسيًا من خلال خلق عملة قيمتها مرتفعة

وعدم السماح لها بأن تعيق إطلاق الإصلاحات المطلوبة. لقد أثّرت نقاشات حادة حول أسباب فقدان السيولة في النظام المصرفي، وظهرت العديد من نظريات المؤامرة، بما فيها ما إذا وارتفع التضخم بشكل كبير، وانخفض الدخل الحقيقي للفرد، وتجاوزت نسبة السكان تحت خط الفقر 80 %, وتعطل النظام المصرفي، وأصبح الوصول إلى الودائع شبه مستحيل، وتقدّر الخسائر بما يقارب 80 مليار دولار، وساد الاقتصاد النقدي، وأدرك القطاع المصرفي على الفائلة الرمادية، وتخلّفت الدولة عن سداد ديونها، وفقدت مؤسساتها فاعليتها، وتهاوت قيمة الليرة اللبنانية. كما تفاقم الوضع جرّاء الدمار الذي أحدثته الهجمات الإسرائيلية الأخيرة وما خلفته من مخاوف أمنية، مما زاد من المتطلبات المالية لإعادة الإعمار.

الانقسامات الداخلية هي في صميم الأزمة الحالية. لقد تآكلت الثقة بالحكومة اللبنانية والنظام المصرفي إلى حد كبير، ويدون استعادة هذه الثقة، ستستمر الأزمة في التصاعد بطريقة

يجب أن يكون البرنامج الإصلاحي الشامل برنامجًا شاملاً ومملوكًا وطنيًا. يتم وضعه بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية لضمان حصوله على

الدعم الوطني الواسع المطلوب لنجاحه. ويجب أن يُبنى على أساس إعادة الثقة بالنظام المصرفي، من خلال استعادة السيولة الكاملة للمصارف وتمكين المودعين من الوصول الكامل إلى ودائعهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح النقدي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح النقدي مدعوم بسياسات اقتصادية كلية متوازنة وإصلاحات بنوية، مستفيدًا من تجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية في إدخال المارك الألماني عام 1948، وتجربة فرنسا في إدخال الفرنك الجديد عام 1958، مع تكيف هذه التجارب لتتناسب خصوصية الأوضاع اللبنانية.

البرنامج الإصلاحي

تمتلك الحكومة الحالية الكفاءات اللازمة لوضع الإصلاحات المطلوبة والتركيز على تنفيذها شفائًا ومملوكًا وطنيًا. يتم وضعه بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية لضمان حصوله على

وعدم السماح لها بأن تعيق إطلاق الإصلاحات المطلوبة. لقد أثّرت نقاشات حادة حول أسباب فقدان السيولة في النظام المصرفي، وظهرت العديد من نظريات المؤامرة، بما فيها ما إذا وارتفع التضخم بشكل كبير، وانخفض الدخل الحقيقي للفرد، وتجاوزت نسبة السكان تحت خط الفقر 80 %, وتعطل النظام المصرفي، وأصبح الوصول إلى الودائع شبه مستحيل، وتقدّر الخسائر بما يقارب 80 مليار دولار، وساد الاقتصاد النقدي، وأدرك القطاع المصرفي على الفائلة الرمادية، وتخلّفت الدولة عن سداد ديونها، وفقدت مؤسساتها فاعليتها، وتهاوت قيمة الليرة اللبنانية. كما تفاقم الوضع جرّاء الدمار الذي أحدثته الهجمات الإسرائيلية الأخيرة وما خلفته من مخاوف أمنية، مما زاد من المتطلبات المالية لإعادة الإعمار.

الانقسامات الداخلية هي في صميم الأزمة الحالية. لقد تآكلت الثقة بالحكومة اللبنانية والنظام المصرفي إلى حد كبير، ويدون استعادة هذه الثقة، ستستمر الأزمة في التصاعد بطريقة

توفير السيولة بالعملة اللبنانية الجديدة من قبل المركزي للمصارف التجارية

غير منظّمة، مما قد يؤدي إلى اضطرابات أهلية.

لذا، هناك حاجة ملّحة لوضع وإطلاق برنامج إصلاحي شامل على الصعيدين الاقتصادي الكلي والبنوي، يُعيد الثقة بالحكومة وبالقطاع المصرفي، الذي تُعد وساطته المالية أساسية للنشاط الاقتصادي. ويمكن القيام بذلك من قبل فريق اقتصادي مسؤول، حتى في ظل اشتغال القوى الأمنية بالقضايا الأمنية، فلا يجب أن تكون الأخيرة مع الانقسامات السياسية عائقًا أمام الإصلاح.

علاوة على ذلك، يجب ترك مسألة تحديد المسؤوليات عن الأزمة ومعالجتها إلى القضاء،

الخارج من «بيت عامي وفيروز» و«الأخوين الرحباني»

زياد الرحباني ثائر بلا انقلاب على الأب والأمّ والعمّ

شادي معلوف

باكراً ثار زياد الرحباني (1956 - 2025) على «النظام الأبوي» في بيته الوالديّ أوّل. بيت عامي الرحباني وفيروز، ثمّ بعد فترة في بيته الفنّي، بيت «الأخوين الرحباني». وإذا كانت عبارة «النظام الأبوي» لا تأتي هنا بمعناها المستخدم في السياقات الاجتماعيّة والنسويّة تعبيرًا عن تحدّم السلطة الذكوريّة بالأسرة، فهي تأتي في سيرة الراحل زياد الرحباني، للدلالة على «ثورته» التي بدأت في عمر المراهقة على أب وأمّ لم تكن علاقتهما الزوجيّة كما يشتهيها كلّ ولد أو بنت. وهو في عدد من مقابلاته الصحافيّة والإعلاميّة اللاحقة لمغادرته المنزل الأبوي، عبّر بطريقته الساخرة عمّا كان يشهده من خلافات بين والدَيْه، وأخبر عن دور «الوسيط» الذي كان يتولّاه بينهما، منبّهًا نفسه بفيليب حبيب، الوسيط الأميركي الشهير في خلال جولات الحرب الأهليّة اللبنانيّة.

ثورة المراهق والفنان

ثورة زياد المراهق على المنزل الوالديّ، أتبعها حين اخترق مجال التأليف والموسيقى والمسرح بثورة زياد الفنان، على شكل ومضغون فنّيّين بنى عليهما الأخوان عامي ومصور الرحباني ومعهما راسمين لبنانيّين والعرب صورة «لبنان الحلم».

وما لبث هؤلاء أن شهدوا منذ سبعينات القرن العشرين انهياره وتفتّنه، فاعتبر بعضهم ذلك اللّبنان «كذبة» جعلهم عامي ومصور وفيروز يعيشونها عن سابق تصوّر وتصميم.



ثورة زياد المراهق أتبعها بثورة زياد الفنان

ثورة زياد الرحباني على هذا النمط المسرحي والغنائيّ الرحبانيّ، تبيّدت في نمط الكلمات والألحان والنصوص التي قدّمها في عدد من أعماله الغنائيّة والمسرحيّة وبرامجه الإذاعيّة ومقالاته الصحافيّة، حتى أنه ذات مرة عبّر عنها في ندوة كان حاضرًا فيها عمّه منصور الرحباني وكان «تلفزيون لبنان» ينقلها مباشرةً على الهواء. قال زياد لمنصور يومذاك: «أول ناس لبنانيّين علمتو شي للبنان، وشي كتير كبير، وأكبر ممّا هوي لبنان نفوس، اكتشفناها بالحدّ». والدليل أنّ واحد بكو يضمن، بينما ساعة الّتي بدو يعني، علمتو لبنان شئ موجدو».

سبق ذلك الكلام وتلاه، غمز ولمز من طريقة تصوير الرحبانيّين الكييزيين للبنان وناسه، أدرجها زياد في حوارات مسرحيّاته التي أبرز فيها واقع البلد زمن سنوات الحرب التي شهدت تقديم مسرحيّاته، بالمقارنة مع «العالم الرحبانيّ المثاليّ» الذي كان يقدّمه الأخوان في أعمالهم، وراسفًا شخصيّات «من لحم ودم وأخطأ»، إذا ما قورنت مع شخصيّات كانت أقرب إلى المثاليّة والملائكيّة في مسرحيّات أبيه وعفّه.

تلك السرديّة ساهمت في بناء الهويّة الفنّيّة لزياد



زياد مع عاصي وفيروز

طوباويّ اللحن والكلمة

جوزيف مراد (٢)

زياد الرحباني «يا زينك مش رايح يا زيت يتبقى عا طول».

«بالنسبة ليكرا شو؟». غداً يومٌ آخر وزياد الرحباني وراء الشمس. أبعدُ من المحدى الأوسع وعمّته الليل.

لحظة التجلّي التي جُمّعت عاصي الرحباني بفيروز عبّرت عبّق التاريخ الفنّي وتوّج بولادة زياد. ليس سهلاً أن يكون ابنٌ عاصي وفيروز ويبقى أسفه «ما يشبه حدا».

عاشت موسيقاه السماء والعالم بأسره، لأنّها كانت تجسّد الكوميديا والدراما الإنسانيّة.

دخلّت مفرداتّه حواراتنا اليوميّة ولم يوفّق مرّةً بتقليده لكي تنفوّق عليه. لم يكن زياد الرحباني مجرّد موسيقيّ أو كاتب، بل مرآة وطن يحدّث عن ذاته وقوّت شعب أنهكّه الانتظار، من رّواد التجديد في الموسيقى اللبنانيّة والعربيّة، حيث مرّج بين المقامات الشرقيّة وموسيقى الجاز ما أدّى إلى خلق أسلوبي فريد ومميّز، يحتاجُ التجديدُ إلى ثلاثة عناصر:

- الموهبة
- العلم
- الشجاعة

ويزاد الرحباني كانٍ مجلّياً ورائداً.

وضّع لنفسه أسلوبًا فنّيًا مستقلًا يعكس الواقع اللبنانيّ برماراته وسخرياته، ما جعله يحافظ على مكانته كمثاق مبتكر ومؤرّخ.

في التحليل العلميّ، اعتبّر زياد الرحباني في بعض الأحيان من قبل المتشكّدين، إن صحّ التعبير، أنه «مهرطق» بالموسيقى. لكنّ الزمن وبسرعة قياسيّة، أثبت أنه مدرسة متفردة حاول كثيرون تقليده، إن في التأليف النغمي (La Melodie) المبتني على جُمّل لحنيّة جديدة غير موروثة، فيها من التجديد والجماليّة ما يفوق التوقّع، أو في الكتابة الشعرية الفريدة المتميّزة بمفرداتها الجريئة. مثل بداياته مع السيدة فيروز، في «سألوني الناس»، و «حتّو بعضن»، أو لمروان محفوظ مثل «سرتني الزمان»، و «حدا من اللي بيعزّونا»، وصولًا إلى «جوكد رّآن، أو «ولعت كتير»، وغيرها حيث لا يجرّؤ الآخرون، أو في الموسيقى التصويرية والمقدمات المسرحيّة مثل مقدّمة «ميس الريم»، و «بترا»، إلى «آثار على الرمال» تلفزيونيًا، مقطوعات تُدرّس بالعلم (Harmonie) والتركيبة الأوركسترايّة (Orchestration).

وكما في الموسيقى، كذلك في المسرح. قدّم أعماله المسرحيّة جامعا بين الفنّ والسياسة وروّيته الاجتماعيّة، ولا شكّ في نبويّة أفكاره، فكانت مسرحيّاته بمثابة مرآة حقيقيّة لواقع الشعب اللبناني وحالته، حيث عالج قضايا اجتماعيّة وسياسيّة بأسلوب ناقد حدّا، فكان شكلًا من أشكال المقاومة اللبنانيّة النقيّة، امتدّ تأثيره إلى خارج حدود الوطن والأجيال المتعاقبة.

اعتبّر في بعض الأحيان وكأته ملحد، إلّا أنّ أعماله الكنسيّة سطعت كما يومض البرق في أمّق. يكفي عمقًا إيمانًا أنه في كلّ إشرافه صباحٍ ومغيب شمس، هناك تربيمة من تلحينه تصدّخ في حنايا كنيسةٍ من كنائس الأرض.

في حواراته ومقابلاته ترى أمامك فنّانًا صادقًا لا يوارب ولا يكذب: إنها الشفافية المطلقة!

زياد الرحباني طوباويّ اللحن والكلمة، اليوم تهتف السماء: مبارك الّآتي من سقاء الأرض. وهو من كتب في طفولته أول أعماله الشعرية بعنوان: «صديقي الله».

آثاره ليست على الرمال بل في تاريخ الفنّ اللبناني والعالم.

بغياح زياد الرحباني رحل جزء من النّحدر وراح ركّز من أركان الحكاية الرحبانيّة. حمل في طيّات أعماله همّ الفقراء والمظلومين.

اليوم تحوى صفحة لا تشبه إلّا صاحبها، وتبقى الكلمات والموسيقى شاهدة على حضورٍ لا يغيّب.

«بالآخر في آخر في وقت فراق».

في كلّ مرّة يغيب كبيرٌ من لبنان، يصرخ وطني بكلمة المسيح مع المرأة النازفة... «إنّ قوّة خربت مّني».

***مؤلّف موسيقيّ**

صوت ييروت الغائرة بين الحب والسياسة

أدبي يعكس تفكيرًا مبكرًا في التعبير عن الحياة.

أين الحاج

«بيروت الغربية» صاغته

حين تنتبّع الجذور الأولى لتحوّل زياد الرحباني إلى فنان متمرّد وساخر وصوت سياسي جريء، لا يمكن تجاهل «بيروت الغربية». هذا الجزء من العاصمة المنقسمة على ذاتها مع انطلاق الحرب الأهلية عام 1975، لم يكن مجرد مكان إقامة جديد له بعد مغادرته منزل والديّه في أنطلياس، بل الأرض الخصبة التي نمت عليها تجربته الفنّيّة والفكريّة والسياسيّة، بعيدًا من ظل المدرسة الرحبانيّة التقليديّة.

النشأة والملاحم الفنّيّة

وُلد زياد الرحباني في الأوّل من كانون الثاني عام 1956، في بيت شبيغ بالفنّ والكلمة. والده عاصي الرحباني أحد رواد الموسيقى والمسرح اللبناني، ووالدته فيروز أشهر الأصوات في العالم العربي. نشأ وسط جوّ فنّيّ ثقافيّ غنيّ، منح موهبته انطلاقة مبكرة وأفقًا واسعًا في عالم الفن.



مرج زياد الرحباني بين قضايا الوطن والإنسان والحب بكل تعقيداته

في سنّ لم يتجاوز الخامسة عشرة، بدأ زياد يرسم ملحم فنه المتميّز، فمُثلًا عن موهبة استثنائية. أغنية «خلي جيني يا لوزيّة» (1971) التي غنّتها خالته الفنانة هدى حداد، كانت أولى علامات بروز عبقريته في التلحين المبكر، وشاهدة على ميلاده الفني قبل الأوان.

عام 1973، بدأ التعاون مع والدته فيروز يأخذ شكله الأبرز، حين لحنّ لها أغنية «سألوني الناس» ضمن مسرحية «المحطة» للأخوين رحباني، ليُثبت حضوره كقوّة جديدة في المشهد الموسيقي والمسرحي.

في العام ذاته، كانت مشاركته في مسرحيّة «ميس الريم» بدور صغير، وكانت المسرحيّة فرصة لإظهار حشّه الموسيقي المبتكر، حيث وضع مقدّمة موسيقيّة تحمل إيقاعًا جديدًا يبنّي بثورة فنية قادمة.

لكن للمفارقة، أول أعماله المعروفة لم تكن في مجال الموسيقى، بل ديوانًا شعريًا بعنوان «صديقي الله». كتبه بين عامي 1967 و1968 حين كان في الثّانية عشرة من عمره، وهو عمل

حظك اليوم



الراحل زياد الرحباني



حوّل المسرح والأغنية إلى أدوات مقاومة

«الجاز» تمرّد من نوع آخر

تمرّد زياد الرحباني الحقيقي في الفن جاء مع دخول «الجاز» إلى موسيقاه، في منتصف ثمانينات القرن الماضي، ومع ألبومه «هدهو نسبي» (1985)، أسس الفنان المبدع مدرسة موسيقية جديدة شكّلت منعطفًا فنيًا لافتًا، مزج فيها «الجاز الغربي» مع المقامات الشرقية وربع النوتة. وجسّدت ضمنه أغنية «بلا ولا شي» أسلوبًا لحنًا سبانيًا وتعبيرًا عاطفيًا حدّا.

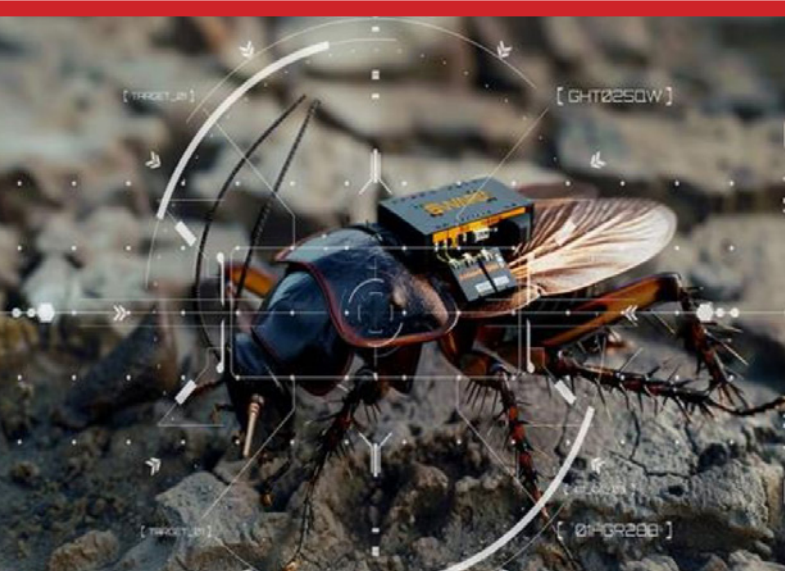
عام 1991، قدّمت فيروز أغنية الألبوم «كهفك إنت؟» مع نجلها زياد. عمل شكّل منعطفًا جريئًا في مسيرتها وأثار جدلًا واسعًا بسبب خروجه عن مألوف فيروز، لا سيّما بتأثره الواضح بموسيقى «الجاز» والكلام الذي جعل فيروز تنتقل من مصاف المرأة الملاك إلى المرأة الوافعيّة التي تعيش تفاصيل نساء مجتمعها.

الحبّ كما لم يُعبّئه أحد

رغم انشغاله العميق بالسياسة والتمرّد، تجلّى الحب كقوّة خفيّة ملهمة لفنّ زياد الرحباني، لا سيما من خلال علاقته بامرأتين خربت قسّتيهما إلى العلن. الأولى، دلال كرم، زوجته (السابقة) التي أشعلت في أعماله نار الألم والسخرية، حيث عبّر زياد عن خيبته وانكساراته بعد انفصالهما، في أغنيات مثل «مربى الدلال» و «بصرالحة». متناولًا لا فقط الخلافات الشخصيّة بل حتى التوتّرات العائليّة المحيطة بعلاقتهما. وفي خضم قسّتهما المعقّدة، أنجب دلال ابناً سقي عاصي تيقنًا بجدّه عاصي الكبير، لكن السنوات اللاحقة

الحمل 21 آذار - 19 نيسان	الثور 20 نيسان - 20 أيار	الجوزاء 21 أيار - 20 حزيران	السرطان 21 حزيران - 22 تموز	الأسد 23 تموز - 22 آب	العذراء 23 آب - 22 أيلول
لا تتراجع عن مطالبك، دافع عنها بكلّ ثقة وهذوء. ابتعد عن التذكّر وافتح مجالاً للحوار الصادق مع الحبيب.	الانقذاتك قد تزجّج لكن لا تسمح لها بكسر عزيمتك. الحبيب يحتاج لمساندتك، فلا تتقلّب من أهميّة احترام مشاعره.	يومك هادئ، لكن حاول استثماره بأفكار جديدة ومختلفة. الوفاء لا يكفي وحده، بل يجب أن يرافقه حضور دائم وحنان.	تخلّص من الكسل وإبدأ بإيجاز المهام المتراكمة فوراً. لا تسمح لأحد أن يؤثّر على رأيك الحبيب مهما فارقا.	السرعة مطلوبة اليوم لكن دون التخلّي عن الدقة. إذا أردت اهتماما من الحبيب، أظهر له أنك تهتمّ أيضاً.	إشارات غير مريحة حوّل اليوم، فكن أكثر ملاحظة ووعيًا. لا تحكم سريفاً على المواقف، فبعض الأمور تستحق التوضيح.
الميزان 23 أيلول - 23 تشرين الأول	العقرب 24 تشرين الأول - 21 تشرين الثاني	القوس 22 تشرين الثاني- 21 كانون الأول	الجدي 22 كانون الأول- 19 كانون الثاني	الدلو 20 كانون الثاني - 18 شباط	الحوت 19 شباط - 20 آذار
نشاطك يلفّ الأنظار فاستغلّه لتحقّق المزيد من الإنجازات. كن شاعرًا وعُتر للحبيب عمّا تتعمر به دون جدل.	تعدّك جدّياً بتغيير روتينك المهني، وقد تبدأ خطوه فعليه. لا تحفل الغيب بمسؤولية تنصيرك، فهو يمتّ يوم صعب.	تجنّب النقاشات الحادّة، فالبعض يحاول استنزاجك عمداً اليوم. لا تتعامل مع الحبيب كالّه خصم، بل شريك دائم.	تطوّرات سريعة تنفّلك إلى مرحلة جديدة تحمل الفرض. الفخيرة المفردة تحدّد استقرار علاقتك، كن أكثر نضجًا واتزانًا.	الوقت مناسب لعرض أفكارك بثقة على الإدارة أو الشركاء. لا تتأثر بالكلام السلبي، بل ركّز على مشاعر الحبيب الصادقة.	ضغوط متراكمة تتطلّب منك الهدوء والتركيز لإيجاد المطالب. تعبّيرات بسبغة تظهر بعلاقتك، استفسر عنها بحنان لا بالتهام.

صراصير تجسّس للمراقبة والاستطلاع



تعمل شركة SWARM Biotactics الألمانية على تطوير تقنية رائدة تتمثل في استخدام أسراب من الصراصير الحيّة المُعدّلة بيولوجيًا لمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) السريّة.

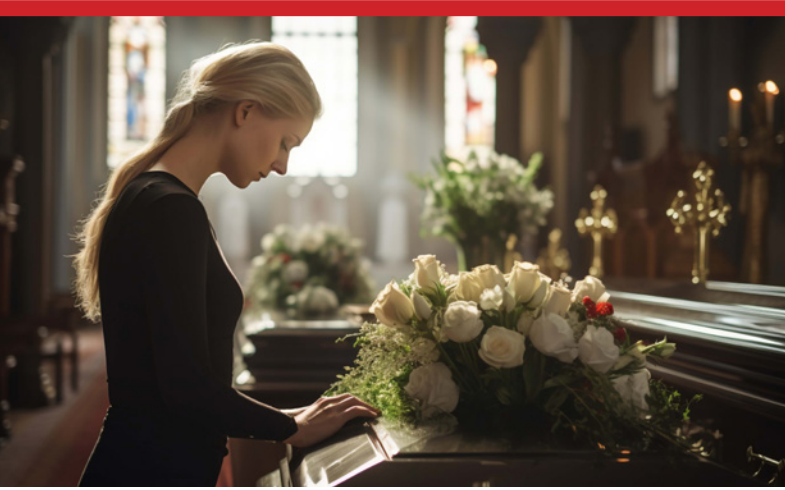
صُمّمت هذه الحشرات، التي تحمل على ظهورها شرائح دقيقة كـ «حقائب ظهر» متطوّرة، للعمل بفعاليّة في البيئات الصعبة والمحفوفة بالمخاطر، مثل المناطق المزدحمة أو تلك التي تفتقر إلى إشارة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS). على عكس الطائرات بدون طيار والروبوتات التقليدية التي قد تواجه صعوبة في التخفي، تتميز هذه الصراصير بقدرتها الفائقة على التسلّل من دون أن يتمّ رصدها، نظرًا لحجمها الصغير وقدرتها على الاندماج في البيئة المحيطة.

يُعدّ الإنجاز التقني الأبرز في هذا المشروع هو الحمولة المدمجة التي تحملها الصراصير، والتي تمنحها القدرة على الحركة الموجهة بدقة،

وجمع البيانات في الوقت الفعليّ، بالإضافة إلى إجراء اتصالات مشفّرة قصيرة المدى. هذه الإمكانيات تحوّل كلّ حشرة إلى «كشاف بيولوجي- آلي» أخرى.

تقديم معلومات استخباراتية حيوية من مناطق يصعب الوصول إليها بوسائل أخرى.

جدلٌ حول تقبيل الموتى... هل من مخاطر حقيقية؟



أثار تحذيرٌ صادّم من طبيبٍ عبر «تيك توك»، يدعى الدكتور فيكتور إيفانوفيك، يدّعي فيه أن تقبيل رأس الميت قد يسبّب أمراضًا خطيرة، جدلًا واسعًا على مواقع التواصل. زعم إيفانوفيك، الذي يتابعه أكثر من 1.2 مليون شخص، أنّ البكتيريا تبدأ بالنموّ على الجثث بعد تسع ساعات من الوفاة، وقد تؤدّي ملامستها إلى فقدان حاسة الشمّ ومشاكل في القلب والجهاز التنفسي.

قوبلت نصيحة الطبيب، التي تدعو إلى تقبيل الموتى فقط في مشارج مبرّدة، بموجة من الانتقادات الحادّة من قبل العائلات الحزينة، التي وصفتها بأنها غير حسّاسة. في المقابل، فنّد خبراء طبيّون هذه المزاعم بشدّة. وأكد الدكتور ستيفارت فيشر، وهو طبيب باطنيّ في نيويورك، أنّ هذه الادّعاءات «غير منطقية وغير ممكنة على الإطلاق»، مشيرًا إلى الدفاعات المناعية القوية

في جسم الإنسان التي تمنع مثل هذه المخاطر. وأيدت منظمة الصحة العالمية رأي د. فيشر، مؤكّدةً أنه لا يوجد دليل على أنّ

الجثث تشكّل خطرًا للأمراض البوبائية، وأنّ معظم العوامل المسبّبة للأمراض لا تبقى حيّةً طويلًا في الجسم بعد الوفاة، باستثناء حالات نادرة جدًّا.

ثلاثينية تنتقل لدار المسنين!



الغرفتين في الدار أرخص بكثير من مثيلاتها في ملبورن، حيث تبلغ تكلفتها 500 دولار أسترالي شاملة الخدمات، مقارنةً بمتوسط يتراوح بين 2800 و 3200 دولار أسترالي.

الأهمّ من ذلك، وجدت الشابة حياة هادئة محاطة بجيران ودودين، واستمتعت بالروتين اليوميّ الهادئ الذي يشمل اليوغا، ركوب الدراجات، ولعب البينغو. وتغيّرت هذه التجربة نظرتها للشيخوخة والطموحات الحياتية، مؤكّدة أنها وجدت راحة كبيرة وسلامًا، وتخطط للاستمرار في مجتمعتها الجديد.

انتقلت امرأة أسترالية تبلغ من العمر 38 عامًا للعيش في دار لرعاية المسنين، واصفةً قرارها هذا بأنه الأفضل في حياتها.

بعد انفصالها عن شريكها، بحثت الشابة عن بداية جديدة ولم تجد عروض سكن مناسبة في ملبورن. وبعد زيارة عمّتها في دار لرعاية المسنين، عرضت عليها فرصة الانتقال إلى شقة شاغرة هناك. على الرغم من صغر سنّها، قرّرت المرأة خوض التجربة، قائلةً إنها تعيش في الدار منذ أكثر من عام، وتعتبرها الآن وطنها وملاذً آمنًا لصحّتها النفسية، بعيدًا من صخب التكنولوجيا والحياة المعقّدة. فالشقة ذات

لتخطي طلاقه... عاش على «البيرة» حتى الموت



توفي رجل تايلاندي يبلغ من العمر 44 عامًا في مقاطعة رايونغ، محاطًا بأكثر من 100 زجاجة بيرة فارغة، بعد أن زعم أنه امتنع عن الطعام واعتمد على الكحول فقط لأكثر من شهر. وغُرف المتوفى، ثاويساك نامونغسا، بأنه أب مطلق لطفل يبلغ 16 عامًا.

بعد تلقي بلاغ من ابن نامونغسا عن إصابة والده بنوبة صرع وفقدانه الوعي، هرع رجال الإنقاذ إلى المنزل، حيث وجدوه قد فارق الحياة. صرّح الابن للسلطات أنّ والده كان يرفض تناول الوجبات الساخنة التي كان يحضّرها له يوميًا، معتمدًا بشكل كامل على شرب البيرة لأكثر من شهر. ورغم جهل الابن بأي مشاكل صحية سابقة لوالده، أوضح أنّ الأخير اتجه للإفراط في شرب البيرة بعد طلاقه. ويُرجّح أن هذا الضغط النفسي هو ما دفعه لاستبدال الطعام بالبيرة، الأمر الذي تسبّب في وفاته.

جان الفغالي

زياد الرحباني لعاصي ومنصور: «لکم لبنانکم ولي لبناني»

مَن مِن اللبنانيين ليست له «ذكريات» مع زياد الرحباني؟

أبناء جيله عايشوا معه مسرحية «نزل السور» التي تنبأ فيها بانفجار الحرب اللبنانية عام 1975. ثم تابعوا معه استمرار الحرب وتوسعها، فكانت مسرحية «فيلم أميركي طويل». ثم مسرحية «شي فاشل» التي تجسّد مراحل وعقبات إنتاج المسرحيات في لبنان.

جيله، والأجيال التي تلت، واكب زياد الرحباني في برامجهِ الإذاعية ولا سيما منها «العقل زينة».

كانت «كاسيتات» زياد، (وكنا في زمن «الكاسيتات»)، في كل بيت وفي كل سيارة، وكانت إحدى الإذاعات تعتمد على بث مسرحياته ومقابلاته للترويج لمضاعفة مستمعيها، بالإضافة إلى كونها كانت تلتقي معه التزامًا وعقيدةً وخطًا حزبيًا «أمميًا».

زياد الرحباني لم يكن مجرد موسيقي أو مسرحي أو مؤلف فني بل كان سياسيًا بامتياز وعقائديًا بامتياز.

يناقش في فكر لينين كأنه أبرز وأبرع «المؤدّجين» اليساريين.

يصعب أن تتجمّع هذه الميزات في شخصٍ واحد، لكنها تجمّعت في زياد، كان فنّانًا حتى النخاع، وحزبيًا عقائديًا حتى النخاع.

والظاهرة الثانية في زياد الرحباني أن كلّ أعماله لاقت رواجًا، بمعنى أنه ليس عنده لحنّ أو أغنية أو مسرحية أو برنامج إذاعي أو مقابلة إذاعية أو تلفزيونية لم يكن موفقًا فيها.

وهو من القلائل الذين لم يبذلوا قناعاتهم السياسية، وكان شرسًا في الدفاع عن هذه القناعات، وغالبًا ما كلفته هذه القناعات في السياسة.

يُروى أن والدته السيدة فيروز كانت في ضيافة زوجة الرئيس حافظ الأسد، أنيسة، إلى الغداء، وكان الرئيس الأسد معجبًا بصوت فيروز، وكانت «إذاعة دمشق» تبث كل صباح، ولمدة ساعة أغاني لفيزوز، وأثناء الغداء انضم الأسد إلى المائدة، في الحديث أسرّت فيروز إليه أن ابنها لديه مسرحيات ساخرة لا يوفّر فيها أحدًا، (وكانت تقصد أنه كان ينتقد القوات السورية في بيروت)، أدرك الأسد رسالة فيروز وأعطى التعليمات بعدم المس بزياد مهما انتقد.

الإشكالية الفنية بين عاصي ومنصور وبين زياد، هي في النظرة إلى لبنان، «لكلّ لبنانه»، لبنان عاصي ومنصور «جبال الصوان» و«أيام فخر الدين»، ولبنان زياد «بالنسبة لبراك شو؟»، لم يكن مقتنعًا بـ «لبنان» عاصي ومنصور، ولعل أعمق ما جسّد عدم الاقتناع هو الحوار الذي دار في مسرحية «شي فاشل» عن «الشروال والجُرّة والدلعونا»، كان هذا الحوار تصويريًا مباشرًا على لبنان الذي حاول الرحبانيان تجسيده والذي كان أولى ضحايا الحرب.

كان لكلّ سرديته، عاصي ومنصور تمسكا بلبنانهما حتى الرمق الأخير، وكذلك فعل زياد، وللمفارقة، وعلى رغم التناقض الحاد، لم ينقسم اللبنانيون بين «اللبنائيّين» بل اعطوا لكلّ «لبنان» حقه، وجدا في «لبنان» عاصي ومنصور التوسّط الجيا، وفي «لبنان» زياد ما لا يجب أن يكون، تجميع الانتقادات التي وجهها، يكفي لإصلاح البلد إذا ما سحّبت منه الشوائب التي رُكّز عليها زياد.

في المحلّة، لم ينتصر أيّ من «اللبنائيّين» وانتهت مباراة الأب والعم مع الابن بالتعادل السلبي:

«لکم لبنانکم ولي لبناني».